



بلدية رفح

خطة مواءمة خاصة بالطرق والمرافق العامة



ملخص تنفيذي

نظرا للتزايد الملحوظ في أعداد فئة ذوي الإعاقة باختلاف أنواعها وعدم وجود خطة مواءمة سواء على المستوى الرسمي أو الأهلي لتهيئة الطرق والمرافق العامة لذوي الإعاقة بهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، بشكل تكاملي يلامس احتياجاتهم الحقيقية بما يضمن جودة الحياة للفئة المستهدفة، وانطلاقاً من دور بلدية رفح في الاهتمام بفئة ذوي الإعاقة تم إعداد خطة المواءمة هذه وفقاً للمعايير والأسس العلمية المنهجية والمتعارف عليها دولياً في إعداد الخطط.

تأمل بلدية رفح من خلال وضعها لهذه الخطة إلى تحقيق عدة غايات من أبرزها:

1. إدراج مفهوم التصميم الشامل للوصول لكافة المباني والمرافق والخدمات التابعة للبلدية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول وحرية الحركة والتنقل بأمان وكرامة واستقلالية داخل مرافق البلدية. (محور المواءمة)
2. انفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول وحرية الحركة والتنقل بأمان وكرامة واستقلالية في كافة المرافق العامة الغير تابعة للبلدية، وبما يستجيب لمتطلبات تنقل وحركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أياً كانت الصعوبة التي لديهم. (محور المشاركة المجتمعية)
3. المساهمة في تمكين ذوي الإعاقة من خلال تعزيز ودعم وتيسير المشاركة الفعالة لهم ولأسرهم في قضايا المواءمة التي تؤثر في حياتهم، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في لجان البلدية المختلفة بما يخدم مصالحهم والصالح العام. (محور التمكين)

مقدمة

تعتبر رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، وهي تنبثق من مشروعية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة وفي العيش بكرامة وحرية. وأكثر من ذلك، فإن مستوى العناية والرعاية بذوي الإعاقة يشكل أحد المعايير الأساسية التي تقاس بموجبها حضارات الأمم ومستويات تطورها. ويقترن الاهتمام بحاجات ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم بالمستوى الحضاري الذي يحتله كل بلد من البلدان. فالاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع يعتبر مظهرًا حضاريًا بكل ما يعنيه ذلك من توجه المجتمع لخدمة الفرد، وتمكين الفرد من خدمة المجتمع. ورغم ما ينطوي عليه وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين من تعقيدات لم تعدها مجتمعات أخرى، إلا أنه قد تم صدور قانون يكرس تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، عبر إجراءات تعزيزية تخفف من معاناتهم وتساعد على الاندماج في مجتمعهم، أسوة بباقي أفراد المجتمع. ويتضمن القانون الذي يعتبر الأول من نوعه في التاريخ الفلسطيني أربعة فصول تحتوي على عشرين مادة، تعالج كافة أوجه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



الفصل الأول من القانون ينص على أحكام وتعريف، من بينها ما جاء في المادة الأولى للتأكيد على حق ذي الإعاقة في "التمتع بالحياة الحرة، والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن ذي الإعاقة من الحصول على تلك الحقوق"، قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نشر في العدد الثلاثون من مجلة الوقائع الفلسطينية، 23 أكتوبر 1999 وعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية. ويعرف القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 1999 ذي الإعاقة بأنه "الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير ذوي الإعاقة". ويشهد واقع الإعاقة حراكا ايجابيا يتمثل في وجود نخبة نشطة من الأشخاص ذوي الإعاقة متمثلة في مجموعات شبابية ناشطة مؤهلة علميا من مختلف المجالات الأكاديمية، وممكنة وقادرة على قيادة التغيير المنشود لواقع الإعاقة تهدف للدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة ومناصرتهم وتعزيز قدراتهم. الى جانب التوجه الجديد للمؤسسات الدولية الداعمة بالتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص وإشراك ذوي الإعاقة في المشاريع الممولة، ويعتبر دور المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية من أهم الأدوار التي تعمل على تطور العملية واستكمال فعاليتها. كل هؤلاء شكلوا الوعي لدى المجتمع الفلسطيني تجاه قضايا ذوي الإعاقة، تكللت بمشاركة ذوي الإعاقة في وضع الخطة الاستراتيجية لبلدية رفح وتخصيص مقاعد لذوي الإعاقة في المجلس الأعلى للشباب الذي اقر نهاية عام 2022 لمساندتهم في رسم سياسات الشباب وتحقيق طموحاتهم. ذلك كله بالرغم من استمرار عمل بعض المؤسسات مع ذوي الإعاقة من منظور اغاثي وخيري لا تنموي تطويري وضعف جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات العاملة مع ذوي الإعاقة وعدم المواءمة الكاملة للمرافق العامة وخاصة الوزارات والمباني الحكومية وبعض الجامعات والاندية الرياضية والمراكز الشبابية وغيرها، ووجود جزء كبير من ذوي الإعاقة بحاجة للتمكين المعرفي والحقوقى والعلمي، والبطالة التي يعانيها ذوي الإعاقة. وتشير الدراسة الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن ذوي الإعاقة في عام 2017 أن:

- عدد الافراد ذوي الإعاقة في قطاع غزة 48,140 فردا، بنسبة %2.6 من مجمل الافراد، منهم 27,253 ذكور و 20,887 اناث.
- 32043 أسرة لديها فرد واحد على الاقل من ذوي الإعاقة، بنسبة %12.5 من اجمالي الاسر في قطاع غزة.
- أعلى نسبة أفراد ذوي الإعاقة في محافظة شمال غزة بنسبة %3,2 وأدناها في محافظة رفح بنسبة %2,0.
- كما وبلغت نسبة المعاقين في محافظة دير البج %2,8، وفي محافظة خان يونس %2,5، بينما بلغت في محافظة غزة %2,3.
- بلغ عدد الافراد ذوي الإعاقة أكثر من 18 سنة 27,750 فردا، منهم 14,409 من الذكور و 13,188 من الاناث.
- شكلت الإعاقة الحركية نصف العدد تقريبا حيث بلغ عدد الأفراد من ذوي الإعاقات الحركية 15,836 فردا.



منهجية إعداد الخطة

1. تحليل الحالة: دراسة الوضع الحالي للطرق والمرافق العامة وحاجتها للتهيئة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم وتحديد المشاكل والقضايا التي تحتاج إلى معالجة.
2. التخطيط والتصميم: بعد معرفة الاحتياجات الحقيقية يتم وضع الأولويات ومن ثم التخطيط وفقا للأسس العلمية المنهجية للوصول للهدف المنشود.
3. التنفيذ والمتابعة: حيث يتم البدء بالتنفيذ وفقا للغايات والاهداف والانشطة المقترحة لربط النتائج بمؤشرات القياس الموضوعة في الخطة بما يحقق الغاية المرجوة
4. التقييم: يتم التركيز في هذه المرحلة على قياس عناصر رئيسية لتنفيذ الخطة والمتمثلة في الكفاءة والفاعلية والاثار والاستدامة والارتباط وفق للمعايير المتبعة.

خطوات إعداد الخطة:

تم إعداد خطة المواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للخطوات التالية:

1. تشكيل فريق التخطيط ليضم مدير المشاريع، ومدير الهندسة والتنظيم ومدير التخطيط الحضري ببلدية رفح
2. تحديد المدة الزمنية لإعداد الخطة.
3. تم عقد 6 ورش عمل مع المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الفئة المستهدفة للبدء بالتحليل باستخدام (SWOT Analysis)
4. عقد مقابلات شخصية مع أشخاص ذوي إعاقة والعاملين معهم للتعرف على احتياجاتهم ورؤيتهم المستقبلية.
5. تحديد الأهداف "الغايات" التي نرغب إلى تحقيقها؛ من خلال اجتماعات متكررة لفريق التخطيط والإدارة العليا بناء على مؤشرات التميز.
6. اعتماد الأهداف والخطة التنفيذية من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة بعد صياغتها بصورتها النهائية.
7. إعلان الخطة و تعميمها وإتاحتها للمعنيين (جهات مانحة - الجمهور - الجهات الرسمية - مؤسسات محلية).



مكونات خطة المواءمة

الأهداف العامة

4. إدراج مفهوم التصميم الشامل للوصول لكافة المباني والمرافق والخدمات التابعة للبلدية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول وحرية الحركة والتنقل بأمان وكرامة واستقلالية داخل مرافق البلدية. (محور المواءمة)
5. انفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول وحرية الحركة والتنقل بأمان وكرامة واستقلالية في كافة المرافق العامة الغير تابعة للبلدية، وبما يستجيب لمتطلبات تنقل وحركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أيا كانت الصعوبة التي لديهم. (محور المشاركة المجتمعية)
6. المساهمة في تمكين ذوي الإعاقة من خلال تعزيز ودعم وتيسير المشاركة الفعالة لهم ولأسرهم في قضايا المواءمة التي تؤثر في حياتهم، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في لجان البلدية المختلفة بما يخدم مصالحهم والصالح العام. (محور التمكين)

الإطار التنفيذي لخطة المواءمة

مؤشرات الأداء	آليات العمل	الأنشطة
عدد ممرات البلدية الموائمة	العمل على التهيئة الفيزيائية لمبنى بلدية رفح لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة، بما يشمل (الممرات، دورات المياه، قاعات الاجتماعات، مواقف السيارات، الأبواب، المكاتب والمرافق حيث يتطلب أي خدمات للجمهور....) ولجميع أنواع الإعاقات.	تهيئة مبني البلدية بما يراعي الشمول للجميع
عدد مكاتب البلدية الموائمة	تزويد أبواب المكاتب بإرشادات أو إشارات مسموعة مثل المصاعد، الأبواب، الادراج.	
مركز خدمات جمهور موائم	تزويد المصاعد، والابواب، بإشارات وإرشادات تعريفية بصيغة بريل.	
عدد أماكن السيارات الملائمة لذوي الاعاقة	تزويد اشارات الممرات بصيغة بريل.	



<ul style="list-style-type: none"> توفر دورات مياه ملائمة لاستخدامات الأشخاص من ذوي الإعاقة توفر مخارج الطوارئ مهيئة للأشخاص من ذوي الإعاقة 	<ul style="list-style-type: none"> عدم استخدام الزجاج الشفاف، ووضع إشارة دالة حال استخدامه في ممرات أو أبواب البلدية. استخدام البلاط الخشن «الملائم للأشخاص من ذوي الإعاقة» في ممرات البلدية والمسارب الخاصة بخدمات الجمهور، أو الواصلة لمخارج الطوارئ. توفير مخارج طوارئ ملائمة للأشخاص من ذوي الإعاقة. تصميم نوافذ استقبال منخفضة للمراجعين/ات ممن لديهم صعوبات حركية أو قصر قامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> حدثة التقنيات المستخدمة للملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة عدد منشورات بصيغة بريل توفر مترجم/ة للغة الإشارة عدد المنشورات المصورة الخاصة بذوي الإعاقة عدد وثائق ونشرات البلدية المتوفرة بخطوط مكبرة 	<ul style="list-style-type: none"> توفير ماسح صوتي لوثائق البلدية ومعاملاتها، او بصيغة بريل. توفير بمنهجية «القراءة المبسطة» من خال جمل قصيرة مدعمة بصور واشارات ورموز. توفير مترجمين/ات ل لغة إشارة. 	<p>تهيئة تقنيات البلدية بما يراعي الشمول للجميع</p>
	<ul style="list-style-type: none"> تهيئة كافة المرافق العامة التابعة للبلدية لتسهيل وصول الأشخاص من ذوي الاعاقات والحصول على الخدمات (العمارات السكنية، المجمعات التجارية، الشوارع، مراكز ثقافية، المرافق العامة «حدائق، ملاعب، الأرصفة، العمارات، دور العبادة وغيرها). مواءمة المرافق العامة لاحتياجات ومتطلبات حرية الحركة لكافة الأشخاص ذوي الاعاقات، مثل إشارات المرور المزودة بالرموز، 	<p>تهيئة المرافق العامة التابعة للبلدية لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة</p>



	<p>والإرشادات والإشارات الصوتية، البوسترات المكبرة، البوسترات بمنهجية القراءة المبسطة من خال الرسومات والرموز.</p> <ul style="list-style-type: none">• تزويد المصاعد، والابواب، والادراج، بإرشادات وعبارات تعريفية مكتوبة بصيغة بريل، وإرشادات مسموعة.• توفير نشرات مصورة في المرافق العامة لاحتياجات ذوي الإعاقة السمعية.• توفير نشرات مكبرة في المرافق العامة لاحتياجات ذوي الإعاقة البصرية الجزئية.• تحرير مخالفات رادعة بحق المنشآت التي تخالف احكام القانون فيما يتعلق بالمواءمة.• عدم استخدام الزجاج الشفاف، ووضع إشارة دالة حال استخدامه في ممرات أو أبواب المرافق العامة.• استخدام البلاط الخشن «الملائم لذوي الإعاقة» في ممرات المرافق العامة والمسارب الخاصة بخدمات الجمهور، أو الواصلة لمخارج الطوارئ.• تزويد مخارج الطوارئ بالتسهيلات الملائمة للأشخاص من ذوي الإعاقة.• تصميم نوافذ استقبال منخفضة للمراجعين/ات ممن لديهم صعوبات حركية أو قصر قامة.• تزويد الأبواب وإشارات الممرات بصيغة بريل.• ضرورة توفر حواجز حامية امام مدخل العمارات.	
	<ul style="list-style-type: none">• مواءمة الطرق لاحتياجات ومتطلبات حرية الحركة لكافة الأشخاص ذوي الاعاقات، مثل إشارات المرور المزودة بالرموز، والإرشادات والإشارات الصوتية، البوسترات المكبرة، البوسترات بمنهجية القراءة المبسطة من خال الرسومات والرموز.• توفير نشرات مصورة لأسماء الطرق لاحتياجات ذوي الإعاقة السمعية.	<p>تهيئة الطرق والأرصفة لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة</p>



	<ul style="list-style-type: none"> • توفير نشرات مكبرة لأسماء الطرق لاحتياجات ذوي الإعاقة البصرية الجزئية. • تحرير مخالفات رادعة بحق المنشآت التي تخالف احكام القانون فيما يتعلق بالمواءمة. • ضمان ان تكون الممرات في الشوارع وعلى الأرصفة ملائمة لمستخدمي الكراسي المتحركة من حيث المساحة و سهولة الحركة. • ضرورة توفر حواجز حامية امام مدخل العمارات. • ضرورة عدم وضع أشجار او أعمدة كهرباء أو اية عوائق مادية على الممرات والأرصفة. 	
--	---	--

الهدف الثاني:		
<p>انفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول وحرية الحركة والتنقل بأمان وكرامة واستقلالية في كافة المرافق العامة التي تقع ضمن نطاق عمل بلدية رفح ، وبما يستجيب لمتطلبات تنقل وحركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أيا كانت الصعوبة التي لديهم</p>		
مؤشرات الأداء	آليات العمل	الأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المرافق العامة الموائمة • عدد أماكن السيارات الملائمة لذوي الاعاقة • توفر دورات مياه في المرافق العامة ملائمة لاستخدامات الأشخاص من ذوي الإعاقة • توفر مخارج الطوارئ مهيئة للأشخاص من ذوي الإعاقة 	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على التهيئة الفيزيائية لجميع المرافق العامة في مدينة رفح لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة، بما يشمل (الممرات، دورات المياه، قاعات الاجتماعات، مواقف السيارات، الأبواب، المكاتب والمرافق حيث يتطلب أي خدمات للجسم.) ولجميع أنواع الإعاقات. • تزويد أبواب المكاتب بإرشادات أو إشارات مسموعة مثل المصاعد، الأبواب، الادراج. • تزويد المصاعد، والابواب، بإشارات وإرشادات تعريفية بصيغة بريل. • تزويد اشارات الممرات بصيغة بريل. • عدم استخدام الزجاج الشفاف، ووضع إشارة دالة حال استخدامه في ممرات أو أبواب المرافق العامة. 	<p>تهيئة المرافق العامة بما يراعي الشمول للجميع</p>



	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام البلاط الخشن «الملائم للأشخاص من ذوي الإعاقة» في ممرات المرافق العامة والمسارب الخاصة بخدمات الجمهور، أو الواصلة لمخارج الطوارئ. • توفير مخارج طوارئ ملائمة للأشخاص من ذوي الإعاقة. • تصميم نوافذ استقبال منخفضة للمراجعين/ات ممن لديهم صعوبات حركية أو قصر قامة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد التراخيص الممنوحة للمرافق العامة الملتزمة باجراءات المواءمة • عدد المخالفات لأصحاب المحال التجارية الغير ملتزمة باجراءات المواءمة • عدد تصاريح مزاوله المهنة التي تم ايقافها بسبب عدم الالتزام باجراءات المواءمة 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم ترخيص اية مباني عامة قبل التزامها بالمواصفات التامة للموائمة. • إزالة البسطات والتعدييات التي تعرقل حرية الحركة على الأرصفة والشوارع. • منع اصحاب المحال التجارية وغيرهم من الأهالي من استعمال الأرصفة والمرافق العامة لمصالحهم الشخصية خاصة تلك التي تعرقل حرية الحركة والتنقل. • إعطاء اصحاب الأماكن العامة القديمة مهلة معقولة لموائمة مرافقهم، والا سيتم حرمانهم من تصاريح مزاوله المهن. • التحقق عند تصميم المباني العامة ان الأشخاص ذوي الإعاقة كافة يستطيعون الوصول اليها ودخولها واستعمالها والخروج منها بحرية واستقلالية وامان وكرامة 	<p>سن قوانين تنظيمية تكفل مواءمة المرافق العامة</p>

<p>الهدف الثالث: المساهمة في تمكين ذوي الإعاقة من خلال تعزيز ودعم وتيسير المشاركة الفعالة لهم ولأسرهم في قضايا المواءمة التي تؤثر في حياتهم، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في لجان البلدية المختلفة بما يخدم مصالحهم والصالح العام.</p>		
مؤشرات الأداء	آليات العمل	الأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تم دعوتهم لحضور فعاليات البلدية 	<ul style="list-style-type: none"> • دعوة الأشخاص من ذوي الإعاقة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها بلدية رفح، بالاستفادة من قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص من ذوي الإعاقة، وتوفير آليات الوصول لتلك 	<p>دعوة وشمول الأشخاص من ذوي الإعاقة في</p>



<ul style="list-style-type: none"> عدد أعضاء لجان البلدية المختلفة من ذوي الإعاقة 	<p>الفعاليات، من خال المواءمة بأشكالها المختلفة «مسارب، دورات مياه، مواقف سيارات، الشوارع والأرصفة، وسائل النقل والمواصلات.»</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير أدوات ووسائل الشمول والدمج والمشاركة للأشخاص من ذوي الإعاقة في الفعاليات المختلفة ببلدية رفح، مثل: لغة الإشارة في المؤتمرات والأنشطة المختلفة، صيغة بريل، كلمات ناطقة، القراءة المبسطة وغيرها شمول الأشخاص من ذوي الإعاقة في الفعاليات، مثل تخصيص فقرة للأشخاص من ذوي الإعاقة في المؤتمرات، مشاركة للأشخاص من ذوي الإعاقة في لجان البلدية المختلفة وخاصة التي تخص شؤون ذوي الإعاقة. ضرورة ان تكون أنشطة البلدية المختلفة مستجيبة وحساسة لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة 	<p>فعاليات واجتماعات البلدية التي تخصهم</p>
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم في البلدية من خلال مشاريع التشغيل المؤقت عدد الأشخاص الذين تم ادماجهم في برامج البلدية من خلال التطوع 	<ul style="list-style-type: none"> تخصيص برامج تنمية اقتصادية وفرص تشغيل للأشخاص من ذوي الإعاقة، وبما يتلاءم مع طبيعة الإعاقة توفير المرافق المساندة لعمل الأشخاص من ذوي الإعاقة، مثل مواءمة المرافق الصحية، او الاكشاك، لتصبح مستجيبة لاحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة. تنفيذ مجموعة من أنشطة التمكين الاقتصادي للأشخاص من ذوي الإعاقة، والحد من الحواجز التي تحول دون وصولهم للمجتمع، وجعلهم مساهمين اقتصاديا في المجتمع 	<p>التمييز الإيجابي للأشخاص من ذوي الإعاقة في برامج البلدية المختلفة مثل التطوع وبرامج التشغيل المؤقت والتوظيف الدائم</p>